مؤسسة السجن في مجتمع تطوان خلال القرن التاسع عشر: بين التنظير والواقع التاريخي

The Institution of Prison in the society of Tetuan through Nineteenth Century: Between Theorizing and Historical Reality

د. أكدي حسن: أستاذ باحث في التاريخ الاجتماعي، حاصل على دكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس– سايس، المغرب

الباحثة/ حادة أحلال: باحثة بسلك الدكتوراه، مختبر أبحاث في التكامل المعرفي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، المغرب

Dr. Hassan Akdi: Researcher in social history, PHD in Contemporary history, Faculty of Arts and Humanities Sais– Fez, Morocco.

Email: hassan.akdi17@gmail.com

Hadda Ahallal: PHD Researcher, Research Laboratory in Cognitive Integration in humanitarian and Social sciences, Faculty of Arts and Humanities, Mohammadia, Morocco

Email: ahallal.hadda@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v3i4.243

الملخص:

إن البحث في قضية السجن والسجناء تاريخيا، هو بحث في تاريخ التهميش والمهمشين. فالسجين في منظور السجان والمجتمع خارج عن الضوابط المتعارف عليها. في هذا الإطار نجد أحد أشهر فلاسفة الغرب خلال القرن العشرين الذي أعطى لقضايا الهامش حيزاً في كتاباته فكان السجن إحداها، إنه مشيل فوكو الذي حاول قراءة مفهوم السجن ضمن أفق منهجي مختلف، إذ يتعلق الأمر بصياغة إشكالية جديدة ضمن محور السلطة والحقيقة والذات فكيف عرف من خلال مرجعيته الفلسفية السجن كمؤسسة هدفها تطويع، وترويض، وتدجين الجسد الآدمي؟ من جهة أخرى، يظل التأريخ للسجن من القضايا المسكوت عنها بالمصادر المغربية المعاصرة عامة وفي تاريخ حواضره خاصة. لذلك فالنبش فيه قد يقتضي التسلح بمادة مصدرية ووثائقية ومنهج تحليلي يمكن من بناء صورة تاريخية وموضوعية تسمح بتحقيق تراكم يروم لإبراز دور السجن كمؤسسة في التطور السياسي والاجتماعي للمغرب. والسماح بفتح نقاش من زوايا مختلفة بخصوص إشكالية السلطة المخزنية كونها تطرح غموضاً بينها وبين مفاهيم مشابهة كالتسلط والقوة والنفوذ والرقابة الاجتماعية، والهيمنة والسيادة والقمع وغيرها.

الكلمات المفتاحية: السجن، السلطة، المخزن، تطوان، المسكوت عنه.

Abstract:

Historically, the research on the issue of prison and prisoners is a research about the history of marginalization and the marginalized. The prisoner, in the perspective of the jailer and society, is outside the customary controls. In this context, one of the most famous philosophers of the West during the twentieth century, who gave space to marginal issues in his writings, and prison was one of them. He is Michel Foucault, who tried to read the concept of imprisonment within a different methodological horizon, as it is related to formulating a new problem within the axis of power, truth and self. So how did he define through his philosophical reference prison as an institution that aims at adapting, taming and domesticating the human body? On the other hand, historicizing imprisonment remains one of the silent issues in contemporary Moroccan sources in general and in the history of its cities in particular. Therefore, digging into it may require arming

with source and documentary material and an analytical approach that enables the building of a historical and objective picture that allows achieving an accumulation that aims at highlighting the role of prison as an institution in the political and social development of Morocco and Allowing the discussion of the problematic issue of Makhzen power from different angles, as it raises ambiguity between it and similar concepts such as authoritarianism, power, influence, social control, domination, sovereignty, repression, and others.

Keywords: Prison, power, Makhzen, Tetuan, untold story.

المقدمة:

مما لا شك فيه أن لكل المجتمعات البشرية تاريخا يحدد معالمها على جميع المستويات بالخصوص المستوى الاجتماعي والسياسي، باعتباره مجال معقد ومتداخل في تكوين ذاتية الشخص، ذات حاملة لتاريخ متراكم ومعقد قد يساهم في اغناء الهوية الذاتية والجماعية أو يكون بداية للتسلط والعنف تجاه ذاته أو تجاه السلطة السياسية والاجتماعية.

إن الحديث عن الجريمة في علاقتها بتشكيل ذاتية المجرم (السجين) تقتضي منا العودة لتنظير **الفوكوي** للجريمة والعقاب، حيث حاول هذا الفيلسوف تنزيل الفلسفة من علياء المثالية المجردة إلى الواقع الاجتماعي المهمش من خلال الوقوف على القضايا التي تشكل ما يسمى باللامفكر فيه باعتباره يحدد تاريخ المسكوت عنه كالظواهر التعذيبية التي تمارسها السلطة داخل المؤسسات بالخصوص المؤسسة السجنية بدعوى التربية والحفاظ على النظام.

مشكلة الدراسة:

انطلاقا من الحضور اللافت لمؤسسة السجن في تاريخ المجتمع التطواني خلال القرن التاسع عشر باعتباره أبرز أداة فرضت من خلالها السلطة المخزنية هيمنتها عبر قسوة التعذيب البدني والنفسي لكل من حاول تجاوز القواعد المجتمعية أو سيادة ممثلي المخزن في مجاله، فإن ذلك يطرح علينا ضرورة البحث في جوانب مغيبة في التدوين ذات صلة بعلاقة السلطة بتلك المؤسسة وكيف سخرتها ضد المجرمين والمنحرفين والخارجين عن قوانينها فترات القرن التاسع عشر. وتحقيقا لذلك فإننا نصوغ أسئلتنا البحثية، كما يلي:

- كيف تساهم المؤسسة السجنية في ضبط ذاتية المجرم؟
- بأي معنى تتخذ الدولة من السلطة وسيلة للتعذيب؟ وما هي أشكال التعذيب الممارس داخل مثل هذه المؤسسات الاجتماعية والقانونية؟
- هل السلطة مرتبطة بالمؤسسات والهياكل التي تجسدها أم تتجاوزها؟
- هل لجأت السلطة السياسية المخزنية زمن القرن 19م، دوماً للعنف أم إلى آليات أخرى أكثر تحكماً وفعالية في الخارجين عن إرادتها بالمجال التطواني؟

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على منهج البحث التحليلي، إذ ننطلق في البدء من مقاربة المؤسسة السجنية وعلاقتها بالسلطة عبر عرض ومناقشة فلسفية لقضية السجن من خلال المنظور الفوكوي، ومن جهة أخرى، استعراض ما قدمته الوثيقة التاريخية لتطوان من معطيات حوله، وذلك لتحقيق نقاش موضوعي لمضمون الوثيقة في أفق تركيبي وتأويلي لفهم كيفية توظيف بنى السلطة السياسية المخزنية له لتحقيق هيمنتها في ظل تحولات القرن التاسع عشر، والتي كانت تعيش وضعا صعبا لاسيما أمام تنامي التغلغل الإمبريالي الغربي بالمجال الحضري المغربي آنذاك.

أهداف الدراسة:

نسعى في هذه الدراسة إلى الكشف بالخصوص على إشكالية تتعلق بمؤسسة السجن وعلاقتها بالسلطة، لذلك نستحضر الفهم الفلسفي **الفوكوي** وتأويلاته لهذه القضية من خلال إعادة النظر في تعريف ودلالات السلطة كقوة فاعلة في إنتاج الواقع المجتمعي الذي تسهم فيه عدة مؤسسات تخضع لإرادتها.

من ناحية أخرى، نحاول إبراز تاريخ السجن في حياة المجتمع التطواني خلال مراحل القرن 19م، إذ تميز باضطرابات سياسية واجتماعية، أنتجت كثرة الجرائم وانتشار الفوضى، التي يلجأ من خلالها المجرم لإثبات ذاتيته ولو بالعنف والقوة. الأمر الذي فرض تدخل المخزن بسلطته الجبارة العسكرية والقمعية ضد كل الذوات الخارجة عن قوانينه جاعلا من السجن أداة أساسية لتطويعها والاقتصاص منها ولو على حساب الكرامة الإنسانية.

وفي هذا السياق، نخصص المبحث الأول للفهم الفلسفي الفوكوي للسلطة وعلاقتها بالسجن، ثم المبحث الثاني نناقش فيه ماهية ودور السجن هل هو مؤسسة للتعذيب والقهر، أم ضبطية تهدف إلى تحقيق غايتين العقاب والتهذيب عبر تلطيف العقوبات وفق المقاربة الحقوقية.

أما المبحث الثالث، فكان قراءة تاريخية للسجن بتطوان القرن التاسع عشر، وكيف جعله المخزن وسيلة للقهر وسلب كرامة الذات المجرمة بأنواع مختلفة من التعذيب المادي والمعنوي.

المبحث الأول: علاقة السلطة بالمؤسسة السجنية* في منظور فوكو ميشيل

كما هو معلوم في الدراسات الفلسفية لمفهوم السلطة عند ميشيل فوكو نجده يعتمد في تحليله للمجتمع الغربي على المنهج الأركيولوجي[1] الذي حاول من خلاله استحضار تاريخ المجتمع الأوروبي من أجل فهم وتأويل بعض الظواهر الإنسانية المهمشة كإشكالية الجنون، الشذوذ الجنسي، والعقاب الممارس داخل المؤسسات كالمؤسسة السجنية.

إن السلطة في الفكر القانوني تشير إلى كل أشكال القوة والتعذيب الممنهج على الذات من أجل فرض سيطرتها ونظمها السياسية والقانونية، كما تشير كذلك إلى طريقة واستراتيجية تتخذها الدولة لفرض هيمنتها ونظمها الملكية المستوحاة من العصر الوسيط. لذلك فالسلطة في النهاية هي السعي نحو تحقيق الملكية. فهو التعريف الذي رفضه فوكو لأنه يزيد من حدة السيادة والعنف والحرب رغما تأكيد هوبز عبر كتابه اللفيتان أن تشكيل الدولة بسلطتها كان وفق إرادة الأفراد الخاصة التي كانت نتيجة التعاقد الاجتماعي، وهذا التأكيد يستبعد مسألة الحرب والصراع باعتبارها أساس نشأة الدولة.

وهنا يدعو فوكو عبر كتاباته الفلسفية والتاريخية إلى تجاوز سلطة الحاكم المطلقة التي يتخذ فيها كل الوسائل سواء المشروعة وغير المشروعة لضمان حقه في البقاء والاستمرارية في السلطة وامتلاكها. فإذا كان الحاكم في الفلسفة الهوبسية نقل الإنسان من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية مستنكرا بذلك كل أشكال الحرب والتعذيب الممارس على الرعية مع التصريح فقط بحق الإنسان في الحفاظ على البقاء الذي هو من اختصاص الحاكم. فإن هذا الفهم تجاه السلطة يجب نقده وهدمه لكونه في النهاية يشكل نظاما اقطاعيا استبداديا يقول فوكو"... يجب دراسة السلطة خارج اللفيتان،

* السجن نظام بصري مرئي قبل أن يكون صورة حجرية، فهو خاضع للمراقبة الشاذة منتشرة حولها في الزنزانات كالخلايا في الجسد، فظهور المؤسسة السجنية حديث العهد من حيث الهندسة البنائية من جهة والعقوبات الجزائية من جهة أخرى. فتأسيسه جاء مباشرة بعد الثورة الفرنسية ليشمل كل العقوبات الزجرية والتأديبية كالأعمال الشاقة ليعوض مشنقة الموت ومسرح الدم.

[1] – يعد المنهج الأركيولوجي الفوكوي منهجا مستقلا بذاته جمع بين ما هو تاريخي فلسفي من أجل التنقيب عن المعرفة بعيدا عن كل الذاتية التي سقط فيها ديكارت وبعيدا كذلك عن النسقية التي انغمست فيها المدارس الفلسفية الكلاسيكية. فهو منهج ابستيمولوجي واقعي هدفه ربط الفلسفة بالأحداث التاريخية السياسية من أجل بناء خطاب منطوق معقول وفق الوقائع المجتمعية.

خارج الحقل المحدد من طرف السيادة القانونية والمؤسسات للدولة، يجب دراستها انطلاقا من تقنيات وتكتيكات الهيمنة"[1].

ما يلاحظ حسب فوكو أن السلطة الإقطاعية الاستبدادية الجبارة لم يستطيع الإنسان الانفكاك منها فهي أصبحت تتخذ حلة جديدة كما يقول دو طوكفيل "أريد أن أتخيل الصفات الجديدة التي سيرجع بها الاستبداد إلى العالم: فأرى حشوداً هائلة من أناس متشابهون ومتساوين، ينشغلون بأنفسهم بلا كلل ولا ملل من أجل تحقيق ملذاتهم... فوق هذه الحشود تقوم سلطة جبارة ومطلقة ودقيقة، منظمة ولينة، سلطة كان بإمكانها أن تشبه السلطة الأبوية"[2].

إننا أمام سلطة جعلت من أفرادها أدوات ووسائل لتحقيق سلطتها القمعية التي تتمظهر عبر مؤسساتها، لذلك يرى فوكو أن القمع يشمل كل المجتمعات بما فيها المجتمعات الديمقراطية "إن علاقات السلطة ومسائل الهيمنة وممارسات الإخضاع لا تخص التوتاليتارية أو الشمولية، وإنما تميز كذلك المجتمعات الديمقراطية، إضافة إلى علاقة السلطة بالاقتصاد السياسي"[3].

أمام هذا النقد الأركيولوجي تساءل فوكو عن السلطة وتجلياتها في التاريخ السياسي الاجتماعي من خلال الوقوف على سلطتين: السلطة الانضباطية والسلطة الحيوية، بالاستناد للمعطيات التاريخية الحربية وخاصة المرتبطة بالأعراق. بمعنى آخر فهم السلطة ضمن سياقها الواقعي وليس ضمن السيادة والهيمنة الملكية كما أكد الفكر السياسي الحديث.

فالحديث عن السلطة في فلسفة فوكو الواقعية هو حديث عن تغللها داخل المؤسسات عبر أشكال القمع والقوة، وليس البحث عن من يمتلكها ومن له الصلاحية في إصدار القوانين السلطوية. وبذلك تصبح سلطة محايثة للواقع الاجتماعي وعلى إثرها تتشكل الذوات الإنسانية. هنا سنخصص الحديث عن مؤسسة السجن كمؤسسة اجتماعية. إذن كيف تمارس السلطة سلطتها داخل هذه المؤسسة؟

تعد مؤسسة السجن من بين المؤسسات المسكوت عنها في التاريخ السياسي والاجتماعي نظرا لما تخفيه من أشكال التعذيب والقمع تجاه الأفراد وهي التي حاول الليفيتان إخفائها من أجل الحفاظ على بريق السلطة. وهذا الأمر سيتغير مع ميشيل فوكو حيث سيقوم بكشف ما كان مسكوت عنه من اجل تشكيل خطاب صريح قائم على معطيات تاريخية سياسية. فالسلطة هي التقنيات

[1] – فوكو، ميشيل (2003)، يجب الدفاع عن المجتمع، ترجمة الزواوي بغوره، ط1، بيروت: دار الطليعة، ص58.

[2] – دو طوكفيل أليكيس، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة أمين مرسي قنديل وتصدير محسن مهدي، القاهرة: عالم الكتب، ص361-362.

[3] – فوكو (2003)، مصدر سابق، ص8.

والاستراتيجية اليومية التي لم يكن متفق عليها في العقد الاجتماعي إنها صراع وحرب من جهة ومقاومة من جهة أخرى، "السلطة هي الحرب، هي الحرب المستمرة بوسائل أخرى وهذا يعني ثلاثة أمور أساسية: أولا علاقات السلطة كما هي ممارسة في مجتمع مثل مجتمعنا لها علاقة بالقوة في لحظة زمنية وتاريخية محددة. هذه العلاقة قائمة على الحرب وبالحرب. ثانيا داخل ما يسمى "بالسلم المدني" توجد الصراعات السياسية والمواجهات في السلطة وخارج السلطة ومن أجل السلطة وتحولات في علاقات القوة كل هذا في نظام سياسي لا يمكن تأويله إلا باستمرار الحرب... ثالثا القرار النهائي لا يأتي إلا من الحرب"[1].

فتناول علاقة السلطة بالسجن هو حديث عن أشكال ممارستها داخل هذه المؤسسة وهو ما يسميها فوكو " بميكروفيزياء"[2] السلطة باعتبارها سلطة تمس المجتمع بما في ذلك السجن من خلال تبسيط آلياتها العنيفة بكل هدوء، عوض التشهير والممارسة العلنية فهي سلطة تقوم على الضبط والعقاب وهي ما يسميها فوكو بالسلطة الحيوية القائمة على السلطة الانضباطية. فما المقصود بهذه السلطة؟

أصبحت تعتمد الدولة على السلطة الانضباطية أو ما يسمى كذلك بسلطة تطويع الأجساد خلال القرن نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر. فهي سلطة تعتمد على تقنيات وآليات تطويع الجسد والروح في نفس الوقت. إذن ما هي الآليات السلطوية المعتمدة داخل السجن؟

المبحث الثاني: من السجن التعذيبي إلى السجن الانضباطي

يعد الجسد هو المكان الواقعي الذي تتجلى فيه السلطة الانضباطية إما اقتصاديا أو اجتماعيا ونقصد هنا الجسد المعذب سواء كان جسد المسجون، المريض، المجنون. هذا الجسد الذي يتم مثلا اخفاؤه عبر أسوار السجن المراقب ممارسا عليه كل أشكال التعنيف بشتى أنواع السلطات. فمثلا في النظام الإقطاعي كانت العقوبات الزجرية تعلن في الساحات العمومية ويعاقب السجين بشكل علني حسب الجريمة التي ارتكبها، وتتفاوت العقوبات بتفاوت الجرائم. فمن بين العقوبات التي كانت تصدر من طرف الحاكم الذي كانت له صلاحية تعذيب الأجساد آنذاك قطع جسد السجين، إحراقه، بتر بعض أعضائه، إعدامه شنقا، تقطيع اللحم وتكسير العظم... إن كل هذه الأشكال العقابية تم التنصيص عليها في الحكم الملكي لسنة 1670 "...قد تضمن عقوبة الموت الطبيعي كل أنواع الموت: فالبعض يمكن أن يحكم عليهم بالشنق، والبعض الآخر قد يحكم عليهم بقطع اليد أو قطع اللسان أو ثقبه، ثم الشنق فيما بعد، وآخرون، يحكم عليهم بالتقطيع، ثم بلفظ الأنفاس فوق الدولاب،

[1] – المصدر السابق، ص43-44.

[2] – أي أن السلطة مجهرية تخترق العلاقات الاستراتيجية ضمن صراعات الحياة اليومية.

بعد قطع أطرافهم، وآخرون يحكم عليهم بالقطع حتى الموت، وآخرون يحكم عليهم بالخنق ثم التقطيع، وآخرون يحكم عليهم بالحرق أحياء، وآخرون يحكم عليهم بكسر الرأس"[1].

إن التعذيب الجسدي بهذا الشكل كما يقول فوكو مؤلم إلى حد الفظاعة لذلك من أجل تطبيقه كتقنية للحد من الجرائم من طرف المحاكم لا بد من توفر ثلاثة معايير أساسية:

- أولا: كما يقول فوكو يجب أن تحدث كمية من الوجع التي لا يمكن قياسها ولكن يمكن تقديرها كالموت الذي يكون تعذيبا بمقدار ما لا يكون فقد حرمانا من الحياة."الموت التعذيبي هو فن إمساك الحياة في الوجع، وذلك بتقسيمه إلى ألف موتة مع الحصول قبل أن تتوقف الحياة على أشد حالات النزع"[2].
- ثانيا: خطورة الإصابة الجسدية وكمية الإحساس بالأوجاع والألم المترتبة عن الجريمة فهنا يتم اتخاذ العقوبة الملائمة لدرجة الجريمة كعدد جلدات السوطية، أو الكي بالحديد الأحمر، الخنق بدل الإحراق...
- ثالثا: الاحتفال بالمراسيم والطقوس العقابية بشكل علني حتى يظل المجرم المعذب عبرة للآخرين بالإضافة إلى وضع على جسده إشارات تعذيبية لا تمحى وتظل محفوظة في ذاكرته وذاكرة الآخرين، بل أكثر من ذلك يتم تدوينه اسم المجرم في السجل الرسمي الخاص بالجرائم.

وبهذه المعايير تتحقق العدالة التعذيبية التي لا تطبق بشكل عشوائي وإنما وفق درجات الجرائم الهدف منها هو ترغيم المجرم على الاعتراف بجريمته من جهة والحد من الجرائم من جهة اخرى.

أمام قساوة العقوبات التعذيبية التي سادت في أوربا، ظهرت خلال القرن الثامن عشر أشكال من التمرد والمعارضة على كيفية التعذيب في المقابل تدعو إلى التخفيف من شدة العقوبات في إطار إصلاح المؤسسة السجنية. فعوض تطبيق التعذيبات القاسية نكتفي مثلا بالاعتقال. فهل الاعتقال أفضل من التعذيب؟ أم أنه هو نفسه؟

يؤكد فوكو أن هذه الأشكال التعذيبية ما هي إلا تمظهرات للسلطة ورغبتها في فرض سيطرتها بالقوة مستندة في ذلك للجهاز القانوني والعسكري، سلطة تستمتع بتعذيب أفرادها والاحتفال بأجسادهم مقطعة ومحروقة وتزداد سعادتها وهي ترهب الشعب الذي يلعب دور المشاهدة رغما عليه، شعب ليس له الحق في أن يعارض أو يصرخ ضد كل الأعمال المشينة في حق جسد له الحق في العيش

[1] – فوكو، ميشيل (1990)، المراقبة والمعاقبة، ولادة السجن، ترجمة علي مقلد، بيروت: مركز الإنماء القومي، ص70.

[2] – المصدر السابق، ص.70.

والبقاء الذي تم التعاقد من أجله." فالتعذيب إذا يلعب وظيفة قانونية سياسية. إنه احتفال من أجل إعادة إقرار السيادة بعد جرحها لحظة. فالتنفيذ العلني العام، مهما بدا متسرعا ويوميا، يدخل في سلسلة مراسم السلطة المغيبة والمبتعثة ... يضفي التعذيب، في عيون الجميع، قوة لا تقهر. وهدفه هو إبراز الفرق بين فرد من الرعية تجرأ على خرق القانون، والعاهل الملكي القوي"[1].

حمل مجموعة من فلاسفة عصر الأنوار والحقوقيين والمنظرين في المجال القانوني شعار "فلتكن العقوبات معتدلة ومتناسبة مع الجرائم، وألا يحكم بعقوبة الموت إلا على المجرمين القتلة، وأن يلغى التعذيب الذي ينافي الإنسانية"[2]. احتجاجات ضد التعذيب الوحشي باعتباره ممارسة اللاشرعية لذلك تدعو هذه الاحتجاجات لتلطيف العقوبات في المؤسسة السجنية الحديثة من خلال إضفاء الصفات الإنسانية على العقوبات الإجرامية التي عرفت تحولا من جرائم دموية إلى جرائم احتيالية. فأصبحنا نتحدث عن جرائم السرقة والاختلاسات التي تقوم بها فئة الفقراء عوضا عن جرائم القتل البشع، ثم تحطيم حافز الشر لدى المجرم "العمل على قمعه بالتهزؤ وبالتخجيل، إذا جرى تحقير الغرور التكبري لدى المتعصبين أمام جمهور كبير من المشاهدين، فمن المتوقع حصول مفاعيل حسنة في العقوبة ولا يفيد في شيء، بالعكس أن يفرض عليهم آلاما جسدية"[3]. ومن علامات التلطيف كذلك تكليف السجناء بالأشغال الشاقة التي تخدم البلد عوض أن يكون إذن جسد السجين في ملكية الحاكم يصبح في ملكية المجتمع بأكمله. أما بشأن العقوبات العلنية والاحتفال بها، تقترح الحركات الاحتجاجية أن تكون العبرة عبارة عن درس للجميع لكي يتعلموا القوانين مثلا: "نتصور أماكن تنفيذ العقوبات كحديقة للقوانين ترتادها العائلات نهار الأحد من أجل إعداد العقول بخطاب معقلن حول المحافظة على النظام الاجتماعي، وحول فوائد العقوبات، قيادة الشبان، بل وحتى الرجال إلى المناجم، وإلى الأشغال، ليتأملوا المصير البشع الذي ينتظر المحكومين"[4]. كما تدعو هذه الجمعيات المحتجة أيضا إلى إقرار قوانين الجريمة في المقررات المدرسية عبر الدروس المدرسية للأطفال، حكايات مستوحاة من الواقع مليئة بالرعب والخوف حتى تكون العبرة أكثر وقعا على نفوس الأطفال من أجل تجاوز الأفعال التي قد تؤدي إلى حدوث الجريمة داخل المجتمع.

ما يلاحظ من خلال هذه الدعوة النضالية والحقوقية التي عرفها المجتمع الأوروبي خلال القرن الثامن عشر ضد الجرائم التي كانت سائدة في القرون الوسطى والعصر الكلاسيكي من أجل تغيير بعض قوانين التعذيب والتخفيف من وطأته في إطار إحداث مؤسسة السجن، إلا أن هذا

[1]– فوكو، (2003): مصدر سابق، ص.82.
[2]– المصدر السابق، ص103.
[3]– المصدر السابق، ص132.
[4] – المصدر السابق، ص135.

التخفيف يحمل تعذيبا روحيا ونفسيا أكثر ما هو جسدي، تعذيب سري مخفي وراء أسوار السجن. إذن تحديث مؤسسة السجن ما هي إلا تعميق من حدة الجرائم لذلك، "ظل السجن من منظور فوكو أداة إنتاج للجريمة والانحراف كمؤسسة عملية، فالمنحرف العابر يتخرج من السجن خبيرا بارتكاب الجرائم الموصوفة قانونيا"[1]. مضيفا بقوله:" فالسجن انضباطي كامل شامل استبدادي، ففي السجن تستطيع الحكومة أن تتحكم بحرية الشخص المعتقل"[2].

فالمؤسسة السجنية مؤسسة سلطوية تحول الأجساد البشرية إلى أجساد مطيعة ومنتجة في نفس الوقت من خلال المراقبة للسلوكات والتصرفات ومحاولة تقنينها بالآليات الضبطية. التي لا تظهر في المؤسسة السجنية فقط، بل في جميع المؤسسات الاجتماعية كالمستشفيات والمدارس والمصانع. إنها سلطة قاهرة فنية تستحوذ كل المجالات إننا أمام سلطة الرقابة والمعاقبة. فمثلا في تقويم سلوك الطفل تربويا سلطة انضباطية لقوانين المجتمع، وفي وضع قوانين الحرية ومحدوديتها إقصاء للتعبير عن الرأي تجاه السلطة، وفي تقنين الملكية اقصاء وحرمان للبعض في امتلاكها، إذ في انضباطية السلطة معرفة لتطبيع القوانين وتهميش لحقوق الأفراد لصالح هيمنة الدولة. وبذلك تصبح السلطة "مجموع المؤسسات والأجهزة التي تمكن من إخضاع المواطنين داخل دولة معينة"[3].

إن المجتمع التطواني كمجتمع خضع للتطور التاريخي وأثرت في تكوينه ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية، فهو لم يخلو خلال فترات تاريخية معاصرة من وجود آليات سلطوية اعتمدتها السلطة السياسية المخزنية لتدبير إشكالية توسع الجريمة خاصة في فترات أزمة القرن التاسع عشر.

المبحث الثالث: صور ووقائع من تاريخ السجن بحاضرة تطوان القرن التاسع عشر

1. الإشراف والتسيير

بما أنه مؤسسة مخزنية فإنها من ناحية الإشراف والتسييير المباشر كانت تتبع لجهات محددة بالمدينة، إذ أن باشا المدينة أو قائدها أي حاكمها المدني والجنائي كانت له السيطرة الكاملة عليها فهو يودع فيها كل من يصدر عليه الحكم بالسجن، سواء صدر ذلك الحكم من القائد أو من القاضي الشرعي أو من محتسب المدينة، أي حاكم حرفها وأسواقها، إلا أن الجميع تحت سلطة القائد أو الباشا

[1] – المصدر السابق، ص37.

[2] – المصدر السابق، ص239.

[3] – فوكو، ميشيل (2008)، جينيالوجيا المعرفة، ترجمة: أحمد السطاتي وعبد السلام بنعبد العالي، ط2، المغرب: دار توبقال للنشر، ص105.

الذي كان هو الممثل الوحيد للسلطان، رئيس الدولة وملك البلاط[1]. وبما أن السجن يقتضي التدبير اليومي بفضاءاته كان لابد من وجود أعوان يقومون بذلك، فالمشور كان يضم بنائق منها ما يشغله الكتاب ومنها ما تشغله الشرطة[2]. وغيرهم من القيمين عليها، وانتظام الحراسة بها أيضا، وتفقد أحوالها وما يرتبط من إجراءات وتدابير كان يلزم اتخاذها في كل وقت وحين[3].

2. الإطعام والكسوة ودور المخزن

على ما يبدو أن ضعف التغذية كانت السمة المميزة لهذا السجن، لذلك كان مسموحاً لأي شخص أن يأتي بالأكل والشرب لمن يشاء من المسجونين، كما كان بعض أهل الخير والإحسان يبعثون من حين لآخر بمآكل ومشارب للسجن، فيتناول ذلك ضعفاء المسجونين وخصوصاً في بعض المواسم والأعياد والجنائز وغير ذلك من الأوقات والمناسبات التي يذكر فيها ذوو القلوب الرحيمة[4]. وهذا الواقع المزري هو الذي يشير إليه التهامي الوزاني قائلا: «كان للسجن الصغير شباك حديدي يدخل منه النور، وكان الشباك مفتوحاً لجهة الشارع، وكنا نسكن بدرب الشرفاء قريبين من السجن، وكثيراً ما كنا نسمع أصوات المسجونيين، مرتفعة (نحن نموت من الجوع) فيسمعهم المارة، فيشرون الخبز والزيتون ويتصدقون به على البؤساء. وإذا أتت في البلاد جنازة كبيرة، فإن من جملة الصدقات على روح الميت أن يتصدق بطائفة من الخبز على المساجين، وكذلك في صدقات الأربعين، توجه للمساجين صحون الكسكس، وكذلك في الأعراس، وفي الحفلات التي يقيمها أصحاب الحرف، وكانت

---

[1] – داود، محمد (2016)، التكملة ذيل لكتاب تاريخ تطوان في خطط المدينة وسكانها وحياتها الاجتماعية. منشورات جمعية تطاون أسمير، ط1، تطوان: مطبعة الخليج العربي، ص178.

[2] – التكملة، (هامش)، ص177.

[3] – هذا ما نلمسه في الدارستين القيميتين، حول السجن والسجناء خلال مرحلة القرن 19 لكل من:

~ الشابي، مصطفى (2009): «السجن والسجناء في مغرب القرن التاسع عشر (1830 – 1912)»، كتاب، الثابت والمتحول في تاريخ المغرب المعاصر، الواقع والتأويل، المغرب: المطبعة والوراقة الوطنية، ص29، ص273، ص393.

~ بوشعراء، مصطفى (1996)، علاقة المخزن بأحواز سلا، قبيلة بني احسن 1860 – 1912. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ط1، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ص261 – 301.

لكن يشير داود في إحدى الفقرات وهو ما لم نفهمه قائلا: «لم يكن للسجن خدام معنيون يقومون بما عسى أن يحتاج إليه من خدمة داخله، بل كان قائد السجن هو الذي يأمر المسجونين بما يجب من تنظيف أو جمع أزبال أو غير ذلك من الخدمات»، أنظر، التكملة، مصدر سابق، ص181.

[4] – التكملة، مصدر سابق، ص179–180.

أحباس المنقطعين – فيما أذكر– تتصدق بالخبز على المساجين، ولكن ذلك لم يكن بطريق مضمون ولا منتظم»[1].

نستشف من هذا النص أن الإطعام الخاص بالسجناء كان دون المستوى ولا يكفي طيلة اليوم، وهو ما جعل المخزن يقدِّم تسهيلات للأهل أو الفئات الغنية أو مؤسسة الأحباس لدعمه في هذا الجانب[2]، أي أن المخزن المغربي لا يعطي اهتماما لتغذية المساجين، لذا على هؤلاء أو عائلاتهم أن تقوم بذلك، أما المعدمون فيصنعون السلال والحصائر لتوفير لقمة العيش التي تحميهم من الهلاك جوعا، وفي هذه الوضعية يقضون مددا طويلة حتى تضيق الإدارة ذرعا بهم أو يطلقون سراحهم مقابل رشاوي، لكن كم هي حالات النسيان أو اللامبالاة التي تبقي هناك العديد من التعساء وهم ينتظرون الموت على أحر من الجمر، إنها الآلهة التي يترجون مقدمها كل يوم[3].

فأين يبرز دور المخزن على مستوى الإنفاق فيما يتعلق بتغذية وكسوة السجناء؟

موازة مع الدور الاجتماعي الذي كان يقوم به المخزن في مختلف الميادين، تكلف صندوق أمانة المراسي بتغطية تلك النفقات الاجتماعية، وهكذا اختص كل مرسى بالجهة التابعة لها[4].

ومن الأمور المستجدة والخاصة بالعهد العزيزي إسناد مهمة الاعتناء بالمؤسسة السجنية والمقيمين بها إلى أمناء المراسي الذين كانوا يكلفون نواب عنهم للقيام بالزيارات اليومية أو الشهرية الخاصة بتموين أو تجهيز السجون[5]. فهاته الفئة التي عدت على هامش المجتمع أو من المغضوب عليهم –وعبر المادة الوثائقية– نلحظ جوانب من إهتمامات المخزن والعناية بهم.

لذا يتضح أن الإنفاق المخزني على هاته الفئة توزع بالمدينة بين مؤسستين وهما: الأحباس وأمانة المراسي «أحبتنا الأرضين أمناء مرسى تطوان ... فقد كتب العامل قبلكم في هذا الموضوع،

---

[1] – المصدر السابق، ص179.

[2] – وهذا الواقع كانت تعيشه كذلك مؤسسات سجينة أخرى بمدن المملكة وهو ما تبرزه رسالة السلطان لعامل سلا 1880 جاء فيها: «بلغنا أن مساجين سلا يصرخون بألم الجوع والبرد، وينادون بالشرع فنأمرك بالوقوف في إحصائهم بالعدول». أنظر، علاقة المخزن بأحواز سلا، مصدر سابق، ص265.

[3] – أوبيلو كناليس، فيليبي (2015)، حميميات من المغرب، ترجمة، محمد المساري، تقديم، فرانثيسكوخ مارتينيس أنطونيو، ط1، طنجة: منشورات ليتوغراف، ص.35، وعنوان المؤلف بلغته الأصل هو،

– *Intimidades de Marruecos. Escritos del Medico Español*, Felipe Óvilo Canales Sobre Marruecos del Siglo xix.

[4] – الهيزوز، بديعة (2005/2004)، جوانب من التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية خلال العهد العزيزي (1894–1908)، دكتوراه في التاريخ، الرباط: نوقشت بكلية الأداب والعلوم الإنسانية أكدال، ص126.

[5] – جوانب من التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية، مصدر سابق. ص126.

فأجيب بأن يتضح المساجين الذين يستحقونها والذين لا يستحقونها ويخرج النصف من عند أمين المستفاد والنصف يقسم نصفين ينفذ نصفه على ناظر الأحباس الكبرى والباقي على ناظر أحباس المنقطعين»[1].

والملفت هنا أن مؤسسة الأحباس كان لها دور كبير للغاية في تقديم العون والمساعدة للسجناء إذ نصت بعض وثائق الوقف وتقاييد مخزنية على مصاريف مالية تتعلق باستفادتهم من مشاهرات وقفية وفرتها لهم أحباس المدينة، كانت ترتبط بمصاريف الخبز والضوء وأجرة الواقفين عليهم[2].

وتبرز إمكانيات المخزن في هذا الجانب حرصه على خدامه بأن يوفروا لهاته الفئة من المجتمع بعض المستلزمات الضرورية لهم «عما وجهته لخليفة العامل هنا عشرة من المساجين ليجعلهم بالسجن، هنا من جملة مساجين المخزن أعزه الله أعلمنا لتنفذوا لهم ما أذنا به الخليفة المذكور من الخبز اليومي وغيره وفق الأمر الشريف»[3].

وبالفعل نجد أن هذا الحرص يترجم في تنفيذ خدامه للأوامر الصادرة عن المركز بشكل ينم عن مدى الاهتمام والوعي الذي أصبحت تكتسبه الظاهرة السجنية في التدبير الزمني لقضايا المجتمع وفئاته خلال هاته الفترة «نعم سيدي فقد قبلناهم وأودعناهم السجن وأذنا أمناء يدفعون لهم ما يدفعونه لمساجين سيدنا أعزه الله كما أمرت»[4]، بل الأمناء بالمدينة وعندما يراسلون المركز فيما يخص مداخيل المخزن عبر مرسى المدينة وغيره مقدمين توضيحات دقيقة تتعلق بنفقات هذه الشريحة كنهج أصبح معمولا به منذ مدة. وظل تابثا في مراسلات بين موظفي المخزن بالمدينة / المركز وهو ما تمدنا به مجموعة من الوثائق منها: «الحمد لله، هذا حساب صائر المساجين، بمرسى تطوان في المدة المذكورة يمنته على يد الأمينين المذكورين، مع بيان أسماء عمال المساجين وعدد مساجينهم، وما لزم كل عامل من الخبز، في جميع المدة المذكورة، وسعر الخبزة بإضافة صوائرها اللازمة لها لثمنها الأصلي، وبيان صائر الكسوة المستورة بها عورتهم، في رمضان عام 16»[5]. كذلك نجد مراسلة أخرى جاء فيها

---

[1] – رسالة من محمد بن العربي الطريس إلى أمناء مرسى تطوان، 22 مارس 1908م، محفظة رقم 14، بمديرية الوثائق الملكية بالرباط.

[2] – تقييد، صائر أحباس الفقراء والمساكين بثغر تطوان، بالخزانة الحسنية بالرباط تحت رقم: 595.

[3] – رسالة من عبد الرحمان العوفيل إلى النائب الحاج محمد الطريس، بتاريخ 10 مايو 1903م، مح 12 ب: م. و. م، ونفس الأمر يخص سجناء طنجة حيث كان السلطان حريص على عملية الإكساء وغيره، أنظر الرسالة، عند داود، محمد (2013)، تاريخ تطوان، مراجعة وتصحيح حسناء داود، منشورات مؤسسة محمد داود للتاريخ والثقافة، سلا: مطبعة دار أبي رقراق للطباعة والنشر، مج8، ص.53.

[4] – رسالة من بنعبد السلام الشربوت للنائب الحاج محمد الطريس، بتاريخ 10 مايو 1903م، مح 12، ب: م. و. م.

[5] – الثابت والمتحول، مصدر سابق، ص287.

«للعلم الشريف أسماه الله أن المتحصل في جميع خرج صائر على المساجين من ثمن الخبز والكسوة وما يتعلق بها من الأجور مدة خدمتنا حسبما سطر ملخصا ءاخر كناشي خدمتنا ما قدره خمس عشرة ماية ريال وإثنان وتسعون ريالا وثلاثة وخمسون سنتيماً ونصف»[1]، حتى أن السلطان وبصفته ممثل لجميع رعاياه كان يعتبر السجناء جزء من اهتماماته لابد من الالتفات نحوهم، ومحاولة توفير ما يلزم لهم بالشكل الذي يسهم في حفظ كرامتهم أثناء مدة عقوبتهم، وهو ما تفصح عنه هاته المراسلة التي تحمل دلالات العطف والنبل الملكي «فما جعل بيت المال إلا مثل هذا، كما علمنا ما أخبرت به من ضرر المساجين المنقطعين، وأن الخمس عشرة أوقية التي كنا أمرناك بإبقائها لهم من فندق رحبة الزرع، تشتري لهم خبزا كل يوم، لم تكفهم الآن لشئ، فجعلت لهم ثلاثين أوقية من الفندق المذكور، تشتري خبزا وتعطي لمن لم يصله أحد، وأنك عملت للسجن الحصر وكتبت لتطوان على الجلاليب لمن هو من غير كسوة فقد أدنا لك في ذلك كله، ...وإن اقتضى الحال الزيادة على ما ذكر للمساجين وغير المساجين»[2].

ومن المفيد أن ننبه ونحن نتفحص هذه المتون فيما يتعلق بنوع نفقات السجناء نجدها فقط تتعلق بـ: الخبز، والكسوة، ونفقات الجنود والمرافقين للسجناء أثناء النقل والواقفين عليهم، ولا تسعفنا المادة المصدرية في معرفة نوعية الأغذية واللباس الذي كان يتلقاه السجين سوى الخبز والكسوة. ومادامت هذه المرحلة من تاريخ البلد امتازت بأزمة بنيوية عميقة مست «الدولة» والمجتمع فلاشك أن تنامي وتصاعد حجم المهمشين كان سمة بارزة، والتي أسهمت البوادي فيها بشكل كبير، فالظروف العصيبة جعلت منهم رافداً أساسيا لسجن المدينة لكونهم أضطروا أمام الفقر والحاجة لارتكاب جرائم عدة أفضت بهم إلى الغياهيب التي ستكرس معاناتهم وتعمق تهميشهم[3].

3. غياب النظافة

في هذا الجانب يشير داود وهو يتحدث عن التنظيم الداخلي للسجن قائلا: «وكلمة (الحبس المنسي) مما كان الناس عندنا يكنون به عن المكان المهمل... وإنما هي كآبة وألم وعذاب وأحزان

[1] – من أمناء الأعشار بمرسى تطوان محمد بن عبد الرحمان القباج وعبد القادر بن العربي فرج إلى السلطان، بتاريخ 3 فبراير 1897م، مح، 10 ب: م. و. م.

[2] – رسالة سلطانية إلى محمد الخطيب، بتاريخ 26 نوفمبر 1856م، تاريخ تطوان، مصدر سابق، مج 7، ص.38.

[3] – هذا النص يبرز ذاك الواقع ضمن السجن، جاء فيه، «يقع إطعام السجين على أهله أو على قبيلته .أما أولئك الذين لا سند لهم فلربما قضوا داخل السجن، إذ يقوم المخزن بتوزيع الخبز مسبقا وينتظر أن تؤدي القبيلة ثمن ما أعطي فإن طال تأخرها عن الأداء عانى السجين، دون أن تذكر أن الطعام المقدم من قبل الإدارة السجنية كان قليلا جداً». أنظر كتاب الناجي، محمد (2018)، جند وخدم وسراري، الرق في المغرب. ترجمة محمد الغرايب، ط1، سلا: مطبعة التومي، ص195.

وأوساخ وإصفرار وحرمان»[1]، مما يؤكد أن المؤسسة العقابية تلك لم تكن تتوفر فيها الشروط الصحية البتة، والدليل هو ما يحكيه التهامي الوزاني عن الشيخ إدريس الحراق بخصوص غياب الماء بسجن تطوان إذ يقول: «أن الفقيه الورزازي سجن في هذا الحبس، فلما وصل وقت الصلاة طلب الماء، فقيل له إن هذا الحبس لا ماء فيه، فلما أفرج عنه. وطلب مقابلة السلطان، وقال له إن سجن تطوان لا ماء به، وإن صلوات المسجونين به في رقبتك، ثم قفل إلى مقره بهذه المدينة، فأمر السلطان بإدخال الماء الجاري إلى هذا السجن، وبقي به إلى عصرنا هذا»[2].

هذا الأمر والواقع البئيس لسجن تطوان تشترك فيه العديد من سجون الإيالة الشريفة خلال القرن التاسع عشر وهو ما وصفته الأقلام الأوربية في مشاهدتها التي دونت في عدة كتابات، فها هو خوصي بوعادا إي روميو ينقل قتامة السجن المغربي قائلا: «ولا يطبع هذه السجون المغربية إلا القذارة التامة، والإهمال الذي لم يرى مثيل له في حق السجناء، يزحفون وسط فضلاتهم، ويلاحقهم الموت في كل لحظة جوعاً إن لم يرسل إليهم قريب أو صديق طعاماً»[3]. نفس الوصف يتأكد عند أحد الأطباء الإسبان فيما يخص قذارة هذه المؤسسة، ومما جاء عنده بخصوصها «لابد من زيارة سجون المغرب لإدراك مدى هولها. ففي مساحة ضيقة نسبيا وبدون تهوية ومن غير ضوء تقريبا، يحشر المسجونون، الأبرياء منهم والمذنبون، تثقلهم السلاسل والأغلال والحلق. الأرض القذرة هي المرقد والممشى ومجال لقضاء أغراض أخرى، ويخترق ذلك الكهف خندق يحمل كل أنواع النفايات ويجعل الهواء العطن غير قابل للتنفس. الجدران التي تعلوها الرطوبة وتنزل منها رائحة الأمونياك اللاذعة، ... على الإنسان أن يكون معدنه من حديد حتى يتحمل العيش في تلك الشروط»[4].

4. أثات الإيواء بالسجن

مادام أن الفقيه داود يؤكد حقيقة مفادها أن مثل هذه السجون لم تكن لها ميزانية خاصة يصرف منها على المسجونين، فإن كل مسجون كان مكلفاً بأن ينفق على نفسه هو وأهله أو أقاربه[5]، فقد

[1] – التكملة، مصدر سابق، ص179.

[2] – التكملة، ص180.

[3] – بوعادا، إي روميو خوصي (2015)، ما وراء المضيق، المغرب في القرن XIX بعيون إسبانية. ترجمة محمد عبد السلام المرابط، ط1، طنجة: مطبعة ليتو غراف، 2015، ص194. هذا الوصف الصادق يتأكد بوضوح حين يصف «خوصي» سجن طنجة ص.50 قائلا: «ويشير رؤية السجن، حقا الرعب والهلع الممزوجين بالقرف، غرفة مقززة معتمة أرضيتها مليئة بكل أنواع القمامة والقذارة، تنبعث منها رائحة نتانة لاقبل لأحد بتحملها. وبين كل ذلك جلسوا مبللين وسط غائطهم خمسة عشر أو عشرون من المخلوقات البشرية ينتظرون حتفهم ببطء بسبب الجوع والتعفن».

[4] – حميميات من المغرب، مصدر سابق، ص34.

[5] – التكملة، مصدر سابق، ص181.

كانت العادة أن السجين ياتيه أهله إما بمضربة خفيفة أو بهيدروة – أي جلد كبش– أو قطيعة أو حصير أو نحو ذلك مما يجلس عليه أو يتغطى به عند النوم، وجل المسجونين كانت لهم هيدورة ومخدة – وبطانية – غطاء، وكثيراً ما كنا نرى الشخص يتأبط الأشياء الثلاثة وهو مار بأحد الشوارع[1]، والإمتياز الذي كان خواص المسجونين يستمتعون به، هو بعضهم كان له وثاق خاص أي خيمة من الثوب الخشن يتستر داخلها عن أعين باقي المسجونين، وقد عرفت أن الأخوين الوزيرين الجامعيين كانت لهما أثناء سجنهما بتطوان خيمة من هذا القبيل[2].

5. الزيارة[3]

كان في إمكان أي شخص أن يزور أي سجين في أي وقت شاء من النهار، إذ جعلت جنب باب كل حبس نافذة عالية تسامت وجه الواقف، وفيها قضبان حديدية سميكة، فيستأذن قائد السجن، أي حارسه وحافظ مفاتيحه، ثم يتقدم مريد الزيارة إلى النافذة وينادي بنفسه، أو ينادى له السجين الذي يريد زيارته أو الكلام معه، فيأتي إليه ويقف أمامه لا تفصل بينهما إلا القضبان الحديدية للنافذة، بحيث يمكنهما أن يتصافحا أو يتهامسا أو يتبادلا التنفيحة أو غيرها، وتقع هذه الزيارات في الغالب تحت إشراف قائد السجن الذي له مقعد بسيط في الساحة التي بها أبواب أقسام السجن[4]. ومن المألوف أن الصبيان والنساء والكبار والصغار كانوا يشاهدون هذه المناظر المؤلمة باستمرار[5].

6. أنشطة حرفية بالسجن

لا تفيدنا المصادر بشيء عن إمكانية تشغيل المساجين داخل السجون في اختصاصاتهم المهنية أو غيرهما سواء لحساب المخزن أو لحسابهم الخاص، لكن الفقيه داود أورد أنه كانت لبعض المسجونين حرف بسيطة يقومون بها داخل السجن، وربما تعلم بعضهم تلك الحرف داخل السجن، والكثير مما كان بأسواق تطوان من القفف ونحوها مما يصنع من العزف والحلفاء كان من صادرات

---

[1] – التكملة، ص181.

[2] – التكملة، مصدر سابق، ص181. ويشار أن واقعة التآمر على الوزير بتفصيل وحيثيات إرسالهما بعدها لسجن تطوان بتهم ثقيلة عهد المولى عبد العزيز وردت التفاصيل عنها في كتاب،

–Walter, B. Harris, le Maroc disparu. prèmier édition.plon paris .1929

[3]– اعتبرها «الفقهاء حقا أصيلا لهم، فلا يمنع أحد من زيارة مسجون، بل ذهبت بعض المصادر إلى أبعد من ذلك، بحيث نبهت على ضرورة ألا يفرق بين الأب والإبن والإخوة في السجن». عن، رفاعي، أحمد إبراهيم (2019)، الجريمة والعقوبة في المغرب والأندلس في عهد المرابطين والموحدين، ط1، مصر: دار النابغة للنشر والتوزيع، ص200.

[4] – التكملة، مصدر سابق، ص179.

[5] – التكملة، (هامش)، ص179.

الحبس. وغالبا ما كانت هذه الأعمال المهنية كعقوبة مكملة للعقوبة الأصلية، وكانت بعيدا كل البعد عن الهدف الإصلاحي[1]. أي أن الغاية الأساس من هذه المعاملة هي معاقبة الجاني.

وكان للمسجونين شخص يبيع مصنوعاتهم، ويشتري لهم ولكل من عنده دراهم منهم كل ما يريدونه من لحم ودهن وخبز وسكر وفحم وغير ذلك من المأكولات والمشروبات والأشياء التي يسمح بمثلها لنزلاء السجون[2].

7. ضوابط سجنية

كان للقائد دفتر تقيد فيه أسماء المسجونين وألقابهم وتاريخ حبسهم وأسباب سجنهم، ولابد من سبب حقيقي أو مفتعل مع بيان المدة المحكوم بها عليهم إن كانت مدة محدودة، ثم تاريخ خروجهم من السجن أو أوقاتهم فيه[3]، غير أن داود يؤكد من خلال تقصيه عدم علمه خلال هاته المرحلة وجود أي قوانين رسمية للسجون أو المسجونين بل هي عوائد وأعراف متبعة تارة، وأوامر ونواهي مرتجلة تارة أخرى، فلذلك كان جل المسجونين تحت رحمة الحاكم أو القائد أو السجان، وكثيراً ما كان للمال القول الفصل والنفوذ الكامل في حالتي الشدة والرخاء[4]، لكن ما يمكن التأكيد عليه أن المخزن كان

---

[1] هرهار، كريمة (2017)، تطور السياسة العقابية على ضوء مشروع القانون الجنائي، طنجة: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ص28. وفي هذا المضمار وجب التأكيد أن السجون كمؤسسات لم تعرف تطورا في نظمها إلا بعدما انتشرت الدعوات الفكرية الإصلاحية التي ظهرت في القرن 18 بأروبا حيث دعت لاحترام حقوق الإنسان وتطبيق مبادئ العدالة والديموقراطية التي انعكست آثارها على السياسة العقابية، إذ تم تأهيل المحكوم عليهم وإعدادهم لمواجهة المجتمع دون العودة لارتكاب الجرائم.

[2] التكملة، مصدر سابق، ص180. ويشير الصحفي بوغادا في كتابه، بخصوص سجن سبتة خلال القرن 19 كيف مارس السجناء به بعض الأنشطة مقابل امتيازات منحت لهم، إذ يقول: «... غير أن المعتقلين، ويشارك كثير منهم في بناء التحصينات يتمتعون بنوع من الحرية داخل المدينة، وقد تشفع السلوك الحسن لبعض هؤلاء المسجونين في أن يتمتعوا بعض العطف من جانب الرؤساء، فشاركوا في بعض الصنائع، وتكلفوا بخدمات سمحت لهم بالإقامة خارج المعتقل». أنظر، ما وراء المضيق، مصدر سابق، ص283، ص284.

[3] التكملة، مصدر سابق، ص182، ويشير بوشعراء، مصطفى إلى عدة ضمائم كانت تحتوي هذه الضوابط فيما يخص سجن سلا كنموذج. أنظر، علاقة المخزن، مصدر سابق، ص285-301.

[4] التكملة، مصدر سابق، ص178، وحضور المال في عمليات تسريح السجين أو تغيير وضعيته من مدان إلى بريء أو جعله يتمتع بامتيازات ما مسألة كانت حاضرة بقوة يستحضرها الصحفي بوعادا في كتابه، قائلا: «... وحتى إذا استطاع أحد أن يغادر السجن فلا يكون ذلك سوى بعد دفعه قدراً ضخماً أو صغيراً من المال، على حسب درجة الجرم. وعادة ما يتدبر السجين هذا المال خلال سجنه، أو تتكفل عائلته بجمعه. وبدون هذا المسعى الذي تتحمس له كل دوائر الحكم بالمغرب، بدون استثناء، فإن الأبواب التي فتحت لاستقبال سارق دجاجة لن تعود أبداً لتفتح في وجهه مرة أخرى، إن لم يمر من هذا الإجراء». أنظر، ما وراء المضيق، مصدر سابق، ص.50.

وبالنسبة للمعذبين غير المسمين، فلدينا رواية «المستر هاتفيلد» قنصل إنجلترا بتطوان، في العهد الأول لولاية الباشا أحمد الريفي على المدينة وهي تصف بدقة متناهية حالة تعذيب وحشي، إذ أورد ذلك داود على لسان القنصل قائلا: «البارحة عند

حريصا على استمرار الضوابط، ففي العرف المخزني يتم التمييز يومئذ بين مستويين على أساس خطورة الخرق فمستوى الجرائم العظام يمثله سجن جزيرة الصويرة وسجن مصباح بمراكش. هذا الصنف كان بمثابة متاهة يمكث بها المدان مثقلا بالسلاسل والأغلال إلى أن يجد في أمره جديد، كأن يعدم أو يهلك أو تقبل فيه شفاعة متمتع بكبير حظوة.

المستوى الثاني كان يخصص للتربية ويقصد بها ممارسة ما من شأنه توعية السجين وأعضاء جماعته بخطورة عواقب المس بالتوزيع القائم للحرية. يتلقن السجين تلقائيا مدى أهمية الانصياع للضوابط، حيث يخضع لنظام يستهدف تقوية وازعه الديني ويميز في مساجين هذا الصنف بين فئتين، منهم من يتوقف إطلاق سراحه على وفائه بما هو مطالب به من حقوق، ومنهم من يوكل نائبه عنه وينتظر البث في قضيته[1].

8. التعذيب من طرف القيمين على السجن

دخول السجن بمغرب القرن التاسع عشر كان يعني بداية مرحلة جديدة من المعاناة والشدائد، وهو ما عرفه سجن تطوان آنذاك، فالفقيه داود في طفولته يحكي أنه كان يسمع من داخل زنزانات السجن الكبير أصوات كلها آهات كتعبير عن الألم والعذاب الذي يتعرض له المساجين من شدة الضغط عليهم أو لإهمال لا يتحمل أو بجوع شديد أو بأي نوع من الأضرار لا يستطيعها البشر[2]. والأخطر هنا أن حياة السجين تصبح مستهدفة عبر سياسة التجويع، وهو شكل من أشكال العنف الخطير غير المرئي، إذ كان السجناء كما سبق يعانون من نقص غذائي كبير، فلم يكن السجن يوفر لهم الغذاء، لذلك كان على هؤلاء تدبر أمرهم أثناء الزيارات أو توظيف المال للحصول على بعض المواد.*

مروري أنا والمستر نوبل أمام السجن رأينا رجلا معلقاً من رجليه مكبلا بالحديد وعلى أنفه لقاقيط، ولحمه يقطع بالمقص، ورجلان يضربانه بالعصي يطلبان منه المال، وعندما يسكت هذا الرجل من الصياح يعودان لضربه... وهذا المنظر المفزع عندما رآه نوبل صاح قائلا: يا رب هذه ثمرة حكومة استبدادية ظالمة ...» التكملة، مصدر سابق، ص182.

[1] – المحمدي، علي(1998/1997)، المخزن والنظام، 1830–1894. أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ، الرباط: نوقشت بكلية الأداب والعلوم الإنسانية أكدال، ص.105.

[2] – التكملة، مصدر سابق، صص181 – 182.

* بالفعل هذا الواقع تم التقاطه من طرف الرحالة الأجانب الذين زاروا المغرب خلال القرن 19 فأحدهم في زيارته لسجن طنجة يقدم لنا صورة سيئة وتعيسة عن واقع السجناء قائلا: «...لا يخرج هؤلاء التعساء من العتمة ومن إقامتهم النتنة، والشمس محجوبة دائما عن أعينهم تتركهم الدولة ومصيرهم، ولولا الآباء والأصدقاء والزوار الغرباء الذين كانوا يأتونهم بالقوت لكان الجوع قد قضى على هؤلاء السجناء المساكين. في زاوية ردهة كومة من السلاسل والأطواق المرمية على الأرض، ومنظر أدوات التعذيب هذه يوحي بفكرة مفادها أن قدر هؤلاء الرجال حياة أفظع من الموت، فيجتاح الروح حزن عميق.»، المصدر : أوجوستين،

التعذيب بهذا الفضاء كان بغاية إلحاق أكبر قدر من الأذى والألم بجسد السجين، فمن الأساليب البشعه واللاإنسانية يذكر جعل أفراد عديدين، عشرة، عشرين، في سلسلة واحدة لا يمكن للواحد منهم أن يقوم أو يقعد أو ينام إلا إذا قاموا كلهم أو ناموا كلهم، لأن الغل الحديدي الذي في عنقه تصله السلسلة العامة بالأغلال التي في أعناق بقية رفقائه[1]، بل السادية التي أبداها القيمون على السجن دلالة على غياب أي قيود أخلاقية أو إيمان برؤية إصلاحية للمدانين بالجرائم، سوى الحصول على المال، فقد كان ممن يقع في قبضتهم من الضحايا، أن يتركوا من يموت من المسجونين، في نفس السلسلة المتصلة بأغلال بقية المسجونين الأحياء، فلا يؤذن بسحب الميت من سلسلتهم إلا أن يدفع رفقاؤه مبلغاً معيناً من المال أو غيره من المحمولات[2]. أيضا كان القيد يوضع في الأرجل حامياً[3]. هذه الأساليب البربرية في ممارسة التعذيب كانت تخلق الرعب في نفوس بعض المحكوم عليهم بالسجن ولا أدل على ذلك مما يحكيه التهامي الوزاني قائلا: «وكان من بينهم رجل من أسرة ابن حمزة فظل في سجنه يقرأ ثلاثين حزباً في اليوم، وعندما أعد أهله المال الذي يدفعونه للعامل وقبل أن يدفعوه، فارقت روحه الدنيا»[4].

وبالفعل ونحن نتفحص عدة رسائل مخزنية وجدنا أن أهم الآلات التي وظفها الحكام والسجانون لتعذيب سجنائهم بالمدينة كانت ما يلي:

أ. الكبل للقيد

"أكثر وزنا من القيد، ولا يكاد ينهض به السجين حتى يكب على وجهه، وقد اعتبر القيد الشديد من التنكيل بدلالة الاشتقاق: النكل هو القيد الشديد من أي شيء كان، واقترن القيد بالسجن حتى وقع الانتقال اللفظي من الأول إلى الثاني، فالكبل هو أثقل القيود ومن معانيه الحبس"[5].

ومن الشواهد التاريخية التي تؤكد توظيف هاته الوسيلة لتعذيب السجناء بتطاون نذكر:

ديكيجي جوزيف (2014)، رحلة داخل المغرب، مارس وأبريل 1877م، ترجمة بوشعيب الساوري، مراجعة، محمد الدخيسي، ط1، سورية: النايا للدراسات والنشر والتوزيع، ص22.

[1] – التكملة، مصدر سابق، ص182.

[2] – التكملة، ص182.

[3] – التكملة، (هامش)، ص82.

[4] – التكملة، (هامش)، ص179.

[5] – حداد، حميد (2004/2003)، السلطة والعنف في الغرب الإسلامي. دكتوراه في التاريخ، تطوان: نوقشت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، مرتيل، ص.135.

«في قبض ظالم نفسه زيطان الذي هو في الحقيقة شيطان ... فبوصول كتابنا إليك اضرب عليه كبلاً ووجهه لحضرتنا»[1].

«فيرد عليك ظالم نفسه العربي بن عمر المموني في كبله اجعله في السجن هناك»[2].

«ولد مشيش وأخوه عبد الرحمان ولد الشتوكية في أكبالهم فبوصولهم اجعلهم بسجن تطوان»[3].

« فيرد عليك إبراهيم الشرادى في كبله اجعله بالسجن واحتفظ به فإنه من الفساد بمكان»[4].

«ثم إنك قبضت عليه حتى أقر ووجهته في كبله صحبة من أتاك بالا نية»[5].

"ومهما اختلفت أشكال القيود وأنواعها يجمعها اسم الوثاق فهو من وسائل تعذيب السجين في سجنه، تزيده هما على ما فيه من مصيبة السجن وسلب لحريته، ويمكن أن نتصور مدى ألم السجين ومعاناته جراء القيود التي يتقلب فيها"[6]. وها هي إحدى الوثائق التي تبرز قسوة السجن على لسان ضحاياه والذي كان يشغل منصبا رفيعا وحساسا بالجهاز المخزني المركزي فما بالك بذاك العامي من رعايا السلطان، وسُجن بتطوان «وقد ضاق علي الحال بالسجن، واشتد علي الأمر وتفاقم، وطالت مدة السجن، –فهذه أعوام–13 وخمسة أشهر، ولا راحم ولا مغيث إلا سبحانه وسيدنا المنصور بالله، نفترش الأرض ونستبطن الحديد، ونكابد هم السجن والضيق والمرض»[7]. بل قسوة القيد والعنف اللفظي بالسجن تتمظهر بوضوح في محنة درقاوة الذين قمعوا ونكِّل بهم بطرق تغيب فيها الرأفة والاعتبارات الإنسانية الأخرى «ثم لازال يتردد إلينا وهو يهددنا بالضرب وجعل السلاسل في أعناقنا ويسمعنا الكلام القبيح هو ومن هناك من السجانين إلى المغرب»[8].

[1] – رسالة من السلطان لمحمد أشعاش، بتاريخ 6 مايو 1826م، مح، 7/1/كIV. ب: الخزانة الحسنية بالرباط.
[2] – رسالة سلطانية لنفس القائد، بتاريخ 5 أكتوبر 1840م، مح، 33/12/كIV.ب: خ. ح، بالرباط.
[3] – رسالة سلطانية لعبد القادر أشعاش، بتاريخ 27 ماي 1845، مح، 1/21 /كIV .ب :خ. ح.
[4] – رسالة سلطانية إلى القائد محمد أشعاش، بتاريخ 4 فبراير 1837م، مح 4/4 /كIV.ب. خ. ح بالرباط
[5] – رسالة سلطانية للقائد عبد القادر أشعاش، بتاريخ 13 نوفمبر 1848م، وردت بملف من أعلام تطوان، ص126، خزينة أبو بكر بنونة بتطوان.
[6] – ورد ب، السلطة والعنف، مصدر سابق، ص135.
[7] – رسالة وجهها محمد الصغير إلى أحمد الطريس بطنجة، بتاريخ 2 يوليوز 1907م، أوردها داود بتاريخ تطوان، مصدر سابق، مج10، ص.80.
[8] – تاريخ تطوان، مصدر سابق، مج 3، ص.204.

ب. **أدوات الضرب***

يصعب تحديد طبيعة الآلات التي استخدمت في هذا النوع من العقاب لكن الغالب كان بالعصا أو السوط، فالضرب كان حاضراً في تأديب وإيلام السجين بتطوان وهو ما تستحضرهُ بعض الشذرات المتناثرة في الوثيقة المخزنية «واذهبوا به لمدينة تطوان في السلاسل والأغلال وادفعوه للعامل بها نكالا لمن على شاكلته من أهل الغواية والضلال وكونوا بعد على أهبة في ضربهم عند ظهور أسبابه وانفتاح أبوابه وإثبات شريف أمرنا لكم به ليذقوا على يديكم إن شاء الله شديد النكال وأليم الوبال»[1]. ويذكر كذلك أن واقعة ذات طبيعة اجتماعية حصلت بالمدينة كان العقاب فيها هو الضرب بالسوط جزاء ما فعله الجاني اتجاه زوجته التي تأذت بسبب تعنيفه لها « ثم بعد ذلك سجن عليها وتطوف من باب إلى باب في تطوان بعدما ضُرب سبعمائة سوط»[2].

بل إن عقاب الضرب لم يسلم منه حتى الأطفال المدنيين، وهو ما يتضح في إحدى الأحداث التي كان فيها طفلان مغربيان وطفل نصراني يلعبون، إذ تعرض هذا الأخير للأذى على يديهما فكان لابد من تدخل السلطة بالمدينة بعد شكاية الأب النصراني والقيام باللازم، «وأحضرنا الصبيين وعزمنا على زجرهما بالضرب فوضع النصراني ما على الصبي الأول طالباً عدم ضربهما وجعلنا هما بالسجن»[3]. والحال نفسه مع الدرقاويين الذين سجنوا مع العلامة بنعجيبة حيث ضربوا وأهينوا وشتموا «فوجدنا سيدي أحمد بنعجيبة ومن معه ولهم ثلاثة أيام في السجن، وقد ضرب جلهم»[4]، «خرج بعض فقراء البلد إلى المسجد وصلى ما شاء الله ثم قعد يتلو القرآن، فجاء أصحاب الصريدي وأخذوه وكتفوه، ومهما كان يقول يضربونه بالسياط إلى الصباح»[5].

ومما ينبغي الإشارة إليه في هذا الصدد، أن بعض السجناء من أهل السياسة كان عقابه المحاصرة والعزلة بسجنه لأقصى مدة ممكنة نظراً لعظم جرمه الذي كان يمس رأس الدولة وباستقرار البلد. وهذا ما نلمسه بخصوص اللهجة الصارمة فيما ورد في رسالة عامل تطوان محمد بن أحمد بن الخضر السلوي إلى أحمد بن موسى، من نفي قاطع لما أتهم به من تساهل وتعاطف مع محمد

* ظلت مسألة ضرب السجين وأدواته موضع خلاف بين الفقهاء والأئمة الأربعة، للتعمق يرجع لدراسة نشاط، مصطفى(2012)، السجن والسجناء نماذج من تاريخ المغرب الوسيط. الدار البيضاء: مطابع إفريقا الشرق، صص106 – 108.

[1] – رسالة سلطانية للقائد بركاش، بتاريخ 29 يوليوز 1901م، مح، 16. بمديرية. الوثائق الملكية بالرباط.

[2] – رسالة إلى الكاتب العربي بن الفقيه، بتاريخ 16 يوليوز 1849م، مح، 2، ب: م. و. م.

[3] – رسالة من أحمد الخضر بن محمد السلاوي إلى النائب محمد برقش، بتاريخ 1878م، محفظة رقم5. ب: م.و.م.

[4] – داود، مصدر سابق، مج 3، ص202.

[5] – المصدر السابق، ص207.

الصغير الجامعي، وزير الحرب على عهد المولى الحسن، وأخيه الوزير الصدر المعطي بن العربي الجامعي اللذين كان معتقلين بالحاضرة منذ الأسابيع الأولى لاعتلاء عرش البلاد حيث جاء فيها ما يلي: «فأنهي لكريم علم مولانا أنه لا يصل لهما شيء من نقير وقطمير، إلا بعد علمنا على يدنا وما وصلهم إلا ما لا محذور فيه ولابد منه من المئوية دراهم وإدام وطعام. ومع ذلك، وقف الحال لمحمد منهما قبل هلاك أخيه أُستسلف ما يقيم به من ضروریاته، حيث أن أخاه الهالك، وإن كان لم يلحقه ضرر بحيث خلف ما أطلعنا به العلم الشريف، فما كان ينال أخاه شيئاً من ذلك»[1]. وخصوصية مثل هؤلاء السجناء جعلت رأس السلطة المحلية حتى في موت الحاج المعطي بعد ثلاث سنوات من الأسر، عدم قدرته على دفن جثة هذا الهالك، حتى يأتيه الأمر بالدفن من فاس، فبقي محمد الصغير مصفدا إلى جانب جثة أخيه وهي تتفسخ بفعل الحرارة المفرطة في السجن حيث كان الفصل صيفا، إلى أن جاء الأمر بالدفن بعد أحد عشر يوما، وقد قيد لمحمد الصغير أن يحيا بالسجن أربعة عشر عاما ليطلق سراحه بعد ذلك سنة 1908م مريضا معدما وفي حالة نفسية وجسدية مزرية وقد شتت الفقر والعوز أسرته وعياله[2].

الصرامة ذهبت إلى حد إعفاء المسؤول الأول بالمدينة نتيجة عدم التعامل المطلوب مع مثل هؤلاء السجناء حتى في مماتهم وهو ما يؤكده داود قائلا: «وذكر لي الشريف المذكور أن سبب عزل القائد المذكور من ولاية تطوان، هو أنه لما مات الوزير السابق الحاج المعطي الجامعي بسجن تطوان، اعتنى القائد المذكور بتجهيزه وجنازته، ودفنه في إحدى الزوايا المحترمة، وكان الوزير أحمد بن موسى ...لايزال بقيد الحياة، فاغتاظ من عمل القائد السلاوي، وأسرها في نفسه، ثم عزله، وقد أكد لي ذلك عدد من شيوخ تطوان»[3].

[1] – ورد عند الشابي، مصطفى، «السجن والسجناء...»، مصدر سابق، ص.292.

[2] – بوعادا إي روميو، خوصي، ماوراء المضيق، مصدر سابق، (هامش)، ص.214. وربما القسوة التي عومل بها الأخوين جاءت نتيجة تراكمات الفساد السياسي والمالي وصراع النفوذ بالمحيط الملكي تفجرت حصيلته مباشرة بعد موت الحسن الأول، ليكونوا جزءا من ضحاياه المباشرين. فالكاتب نفسه يحاول أن يبرز ذلك في المؤلف نفسه قائلا: «ويحكي عن وزير الحربية في الحكومة السابقة محمد الصغير، وهو الآن مغلول بالسلاسل، ارتكابه لأبشع الفظائع، لعل أبسطها استحواذه بكل بساطة على أجور عدد كبير من الجنود ...وكان يحدث أحيانا ان يرغب السلطان في أن يستعرض جيشه، ... فكان محمد الصغير هذا يسرع إلى جمع بعض مئات من الفلاحين ويلبسهم زيا موحدا ويحولهم توا إلى جنود حقيقين طوال المدة التي يستغرقها الاستعراض. والغريب أن مثل هذه السلوكات يحكيها المغاربة...»، ماوراء المضيق، صص.213-214.

[3] – تاريخ تطوان، مصدر سابق، مج 10.ص.99.

ومادام أن التعذيب كان حاضراً بسجن تطوان فإن الوثيقة تستعرض لنا أحياناً حالات متباينة لوفيات لا يحدد سببها بالضبط، والغالب هنا أن نهايتهم لربما جاءت لشدة التعذيب الذي مورس على الجسد بإحدى الوسائل التي كانت تعتمدها السلطة القائمة. ومن هاته الحالات نذكر:

«زمام طيه مع رسم الإشهاد على من حازهم كما أمر مولينا وهم تسعون من ءال وادراس خمسة وأربعون مراهين ومات منهم أربعة وواحد هو الذي شيخناه عليهم»[1].

«أن القائد أحمد الزرار الشرادي الذي كان بسجن تطوان قد قضى نحبه»[2].

في نفس المضمار نجد أن المخزن يتعامل بقسوة ودون مراعاة الظرف الصحي لبعض الحالات التي كانت تقتضي العلاج الطبي كأحد الحقوق التي لابد من توفرها، وهذا ما سبب في الغالب نهاية حياة السجين المدان «وأمر بالتضييق عليه حتى يؤديها، وعليه فبوصول كتابنا هذا إليك، خاطبه في أدائها وضيق عليه حتى ينعم بأدائها كلها أو بعضها، ...وقد أخبر أولاده أنه تعتريه ضيقة والعياذ بالله، فكن تخرجه عند اشتدادها عليه لمحل خارج السجن حتى يستريح ورده للسجن»[3].

ومع ذلك فإن هذه الأوضاع البالغة السوء لا يجب أن تحجب عنا حالات وإن كانت محدودة تمتع فيها السجناء بظروف اعتقال خالية من القسوة أو الإساءة إليهم وتوفير حاجياتهم من الطعام والشراب، بل إن بعض السجناء كانوا محل تكريم وتبجيل خلال فترة سجنهم، حتى أن هذا التكريم بلغ مداه لدرجة تحويل السجن لفضاء لممارسة التربية والإصلاح الأخلاقي والسلوكي وترتيل القرآن وتحفيظه، وهو ما يقرأ في فهرسة سيدي أحمد بن عجيبة الحسني أنه لما زج به في سجن تطوان حكى قائلا: «ثم قدم علينا فقراء تازة لزيارتنا وفيهم العالم الكوهن والعارف المكودي فسجنوا معنا. فبقينا في السجن ثلاثة أيام. والله ما رأينا أياماً كانت أطيب من تلك الأيام. انقلب السجن زاوية وصار كله يذكر الله وانفتح باب السجن للداخل والخارج وانبسط أهل السجن وزال غمهم ما دمنا معهم، وقد لقنت الورد في السجن لبعض المسجونين خمسة أو أربعة وأتت أنواع الأطعمة حتى طعم أهل السجن كلهم وبقي الخير»[4].

---

[1] – رسالة من عبد القادر أشعاش للسلطان، بتاريخ 8 أكتوبر 1848م، مح 2، ب: م. و. م.

[2] – رسالة من محمد بن أحمد الخضر السلاوي للسلطان، بتاريخ 26 أكتوبر 1896م، مح، 10، ب: م. و. م.

[3] – رسالة من ولي العهد سيدي محمد إلى القائد عبد القادر أشعاش، بتاريخ 29 أكتوبر 1846م، وردت بملف من أعلام تطوان، مصدر سابق، ص69، خزانة أبو بكر بنونة بتطوان.

[4] – بنعجيبة، أحمد (2013)، فهرسة العالم الرباني الكبير، سيدي أحمد بن عجيبة الحسني. تقديم وإعداد، عبد السلام العمراني الخالدي العرائشي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، ص.59.

على العموم تضمن هذا السجن فئات وشرائح تنتمي إلى بنيات متفاوتة اجتماعياً واقتصادياً، غير أنهم جمعوا في مكان واحد لا فرق بين أصحاب السياسة منهم وأصحاب الجرائم[1]. بما يعني أنه لم يكن بالمدينة سجن للعوام وآخر للخاصة، رغم أن الأدبيات الإسلامية فيما يتعلق بالسجن حرصت على هذا التمييز لعدة اعتبارات منها، تجنب الاختلاط الذي قد ينتج عنه إفساد أخلاقي أو ترويج لأفكار مغرضة... "فالقانون وهو يفرض عقوبات أكثر خطورة من بعضها بعض، لا يمكن أن يسمح للفرد المحكوم بعقوبات بسيطة، أن يحبس في ذات المحل الذي يحبس فيه المحكوم بعقوبات أكثر خطورة"[2]. أي لم يكن بسجن تطوان تمييزاً مرتبطاً بنوعية الجريمة وليس على أساس التصنيف الفئوي، وهو ما يتأكد لنا نسبياً من خلال التهامي الوزاني بخصوص حكيه لرواية سجن لأعيان قبيلة وادراس المحتجين ضد عامل تطاون. إذ يقول: «أحدهم بأن أعيان القبيلة قد أودعوا السجن»[3]، بل أن إحدى الشخصيات السياسية الشهيرة كما سبق ذكره في القرن التاسع عشر، ما بعد عهد الحسن الأول أرسل لسجن تطوان حيث قضي به أواخر عمره هو وأخوه الوزير إلى أن توفي[4]. بل تقدم كذلك نصوص عدة تبودلت بين المخزن والقناصل الغربيين احتواء المؤسسة السجنية بتطوان على أجانب يصعب معرفة الوضعية التي كانت تميزهم بسجن المدينة، وهل كان هناك امتياز يخصهم وما أصنافهم، اللهم بعض المعطيات الشحيحة التي تتناثر هنا وهناك بين ثنايا المراسلات، مثل هذا النموذج الذي يخص لوبيس فرير مما جاء فيها : «وبعد اقتضى النظر في نقل المساجين الإصبنيوليين محمد بن حدو بن سالم ومحمد بن حدو أمعروا الذين هم في سجن المخزن على يدي إلى السجن الإصبنيولي»[5].

---

[1] – التكملة، مصدر سابق، ص177. وهنا أشير إلى أن المدينة خلال سقوطها في يد الإسبان في حرب 1860 حرص خلالها الأمير مولاي العباس في هروبه أو انسحابه على أخذ كل ما هو ثمين وقيم محملا على «ثلاثين بغلة ثم ساق معه بعض السجناء السياسيين حتى لا يفلتوا من العقاب، وقد كان هؤلاء في أغلبيتهم من المسؤولين السابقين ...».أنظر: دي ألاركون، بيدرو أنطونيو(2012)، يوميات شاهد على حرب إفريقيا، ترجمة، محمد عبد السلام المرابط، ط1، طنجة: منشورات ليتوغراف، ج 2، ص.53.

[2] – فوكو، ميشيل، المراقبة والمعاقبة، ولادة السجن، مصدر سابق، ص237.

[3] – التكملة، مصدر سابق، (هامش)، ص179.

[4] – التكملة، ص182. كما سلط محمد داود الضوء على مأساة هذين الوزيرين، تاريخ تطوان، مصدر سابق، مج 10، صص.76–80.

[5] – رسالة من قنصل إسبانيا إلى قائد المدينة بتاريخ 16 مارس 1909م، أوردها: داود، تاريخ تطوان، مصدر سابق، مج 10، ص282.

الخاتمة:

ختاما، نؤكد أن تناول قضية السجن والسجناء كإشكالية بحثية، قد تتأطر بمجموعة من الاستفهامات الأخرى التي تحتاج للتشريح والتحليل المعمق، ضمن زوايا تحليل ونظر معرفية متقاطعة ومتباينة، ولدا فدراستنا هذه ومن خلال ما جاء في التحليل جعلنا نصل لبعض النتائج أهمها:

- تظل ظاهرة السجن آلية مجتمعية فرضتها الحاجيات البشرية والعلاقات الاجتماعية، ومن جهة أخرى، تتجلى علاقة المؤسسة السجنية بمشروعية السلطة القائمة، ضمن الأسس والمشروعية التي تؤسس لتلك السلطة، أي إذ ما اعتبرنا أن السلطة لها الحق في أن توجه وتعقلن المجتمع، فالسجن مؤسسة تترجم طبيعتها وحقيقتها تجاه الذات الفردية والجماعية.
- يبدو أن فوكو في مشروعه الفلسفي استطاع بذل جهد في التنظير وطرح مقاربات مفاهيمية تحاول ممارسة نقد وتفكيك لمؤسسات السلطة وبنية القوة الضبطية وجعلها أدوات في خضم مشروع مجتمعي متكامل تسهم في تأهيل الذات المنحرفة أو الخارجة عن قواعد المجتمع.
- يظل السجن في التاريخ المغربي عموما وتطوان خاصة آلية قمع بيد السلطة تؤكدها المعطيات التاريخية التي تبرزه كقبر للتعذيب والاقتصاص بعنف من الذات الخارجة عن قواعد النخبة المتنفذة والمالكة للمجال والانسان.
- لم تحاول السلطة المخزنية خلال المرحلة جعل السجن جزء من مشروع تحقيق التغيير المجتمعي، فالاطلاع على أدبيات الاصلاح المخزني يجد فقرا بل فراغا مهولا في الكتابة الإصلاحية التي تزعمتها النخبة المخزنية آنذاك.
- رغم الشذرات التاريخية التي قدمت لنا نوع من المادة حول سجن تطوان، فإن الضبابية والغموض حول قضاياه وعلاقته بالمخزن وتنظيمه، وتدبيره وأهم مكوناته إلخ، تبقى رهينة العثور مستقبلا على المصادر الأصيلة والمتنوعة، والمعبرة عن وجهات ومواقف مختلفة.

توصي الدراسة بما يلي: لابد من استثمار متون المادة التاريخية المختلفة والتي قد تزيل غبار الإهمال والنسيان حول هذا الفضاء المخزني ونزلائه بغية محاولة كتابة تاريخ موضوعي وفق مقاربة النظر من الأسفل، وهذا لن يتحقق إلا بانفتاح التاريخ على علوم أخرى كالفلسفة والأنتربولوجيا، والسياسة... وتبني مفاهيم ونظريات جاءت بها تلك العلوم قد تفتح لنا نوافذ بحثية أكثر علمية ودقة حول قضايا أغفلت عمدا عند مؤرخ السلطة المخزنية.

قائمة المصادر والمراجع:

- إبراهيم، رفاعي أحمد، (2019)، الجريمة والعقوبة في المغرب والأندلس في عهد المرابطين والموحدين، ط 1، مصر: دار النابغة للنشر والتوزيع.
- أنطونيو، دي ألاركون بيدرو، (2012)، يوميات شاهد على حرب إفريقيا، ترجمة، محمد عبد السلام المرابط، ط1، طنجة: منشورات ليتوغراف، ج 2.
- أوبيلو، كناليس فيليبي، (2015)، حميميات من المغرب، ترجمة، محمد المساري، تقديم، فرانثيسكوخ مارتينيس أنطونيو، ط 1، طنجة: منشورات ليتوغراف.
- أوجوستين، ديكيجي جوزيف، (2014)، رحلة داخل المغرب، مارس وأبريل 1877م، ترجمة بوشعيب الساوري، مراجعة، محمد الدخيسي، ط1، سورية: النايا للدراسات والنشر والتوزيع، سورية.
- بنعجيبة، أحمد، (2013)، فهرسة العالم الرباني الكبير، سيدي أحمد بن عجيبة الحسني. تقديم وإعداد، عبد السلام العمراني الخالدي العرائشي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- بوشعراء، مصطفى، (1996)، علاقة المخزن بأحواز سلا، قبيلة بني احسن 1860 – 1912. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ط1، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.
- بوعادا، إي روميو خوصي، (2015)، ما وراء المضيق، المغرب في القرن XIX بعيون إسبانية. ترجمة محمد عبد السلام المرابط، ط 1، طنجة: مطبعة ليتوغراف.
- حداد، حميد، (2003– 2004)، السلطة والعنف في الغرب الإسلامي. دكتوراه في التاريخ، تطوان: نوقشت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمرتيل.
- داود، محمد، (2016)، التكملة ذيل لكتاب تاريخ تطوان في خطط المدينة وسكانها وحياتها الاجتماعية. تحقيق حسناء داود، منشورات جمعية تطاون أسمير، ط1، تطوان: مطبعة الخليج العربي.
- داود، محمد، (2013)، تاريخ تطوان، مراجعة وتصحيح حسناء داود، منشورات مؤسسة محمد داود للتاريخ والثقافة، سلا: مطبعة دار أبي رقراق للطباعة والنشر.
- دو طوكفيل، أليكيس، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة أمين مرسي قنديل وتصدير محسن مهدي، مصر: عالم الكتب.
- الشابي، مصطفى، (2009)، الثابت والمتحول في تاريخ المغرب المعاصر، الواقع والتأويل،

المغرب: المطبعة والوراقة الوطنية.

- فوكو، ميشيل، (1990)، المراقبة والمعاقبة، ولادة السجن، ترجمة علي مقلد، بيروت: مركز الإنماء القومي.
- فوكو، ميشيل، (2003)، يجب الدفاع عن المجتمع، ترجمة الزواوي بغوره، ط1، بيروت: دار الطليعة.
- فوكو، ميشيل، (2008)، جينيالوجيا المعرفة، ترجمة أحمد السطاتي وعبد السلام بنعبد العالي، ط2، المغرب: دار توبقال للنشر.
- المحمدي، علي، (1998/1997)، المخزن والنظام، 1830–1894. أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ، الرباط: نوقشت بكلية الأداب والعلوم الإنسانية أكدال.
- الناجي، محمد، (2018)، جند وخدم وسراري، الرق في المغرب. ترجمة، محمد الغرايب، ط1، سلا: مطبعة التومي.
- نشاط، مصطفى، (2012)، السجن والسجناء نماذج من تاريخ المغرب الوسيط. البيضاء: مطابع إفريقيا الشرق.
- هرهار كريمة، (2017)، تطور السياسة العقابية على ضوء مشروع القانون الجنائي، طنجة: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية.
- الهيزور، بديعة، (2005/2004)، جوانب من التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية خلال العهد العزيزي (1894–1908). دكتوراه في التاريخ، الرباط: نوقشت بكلية الأداب والعلوم الإنسانية بأكدال.
- رسائل من مديرية الوثائق الملكية والخزانة الحسنية بالرباط.
- مخطوط، صائر أحباس الفقراء والمساكين بثغر تطوان، بالخزانة الحسنية بالرباط، رقم: 595.
- رسائل من ملفات خزانة أبو بكر بنونة بتطوان.
- *Walter, B.* Harris*(1929), le Maroc disparu. Première édition. plon paris.*